

## تعدّد الأوجه الإعرابية في شروح المعلقات المرفوعات أنموذجاً

أ.م. د. ابتسام ثابت محمد

أضواء حسن قاسم

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

### المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطاهرين  
وصحبه المنتجبين، وبعد...

من الموضوعات التي لفتت أنظار النحويين وعنوا بها، وغاصوا في بحر معالمها  
تعدّد الأوجه الإعرابية للنصوص القرآنية، والنصوص الشعرية، مما أدى إلى إثارة الجدل في  
مشكل الإعراب بين النحاة والمفسرين في توجيه النص.

والوجه: هو الدليل والسبب والمسوّغ، والأمر كقول ابن يعيش (ت 643هـ) (هذا  
حسنٌ وجهاً) فيحتمل نصب وجه أمرين. وأما تعدّد الأوجه في تفسير عنصر ما فيقع تعدّد  
آخر، في أمر وأكثر داخل التعدد الأول، ليكون هذا النوع متداخلاً .  
وتعدّد ظاهرة الإعراب من الظواهر المهمة في اللغة العربية، بل هي من أبرز سماتها.  
والإعراب لغةً :

(العين والراء والباء) أصول ثلاثة تشتق منها ألفاظ عدّة ، منها لفظة (الإعراب)، إذ  
وردت هذه اللفظة في اللغة كثيراً ويراد بها أكثر من دلالة ومعنى.

والرفع لغةً: نقيض الخفض، ونقيض الذلة ، وهو رفيع إذا شُرّف . وهو أيضاً بمعنى  
تقريب الشيء، وإذاعته وإظهاره ، (والرفع في الإعراب: كلم في البناء وهو من أوضاع  
النحويين، والرفع في العربية: خلاف الجر والنصب، والمبتدأ رافع للخبر؛ لأنّ كل واحد  
منهما يرفع صاحبه) .

## المبحث الأول

### ما ذكر له وجهان

. ملهى .

قال الشاعر زهير بن أبي سلمى :

وَفِيهِنَّ مَلْهَى لِلطَّيْفِ وَمَنْظُرٌ      أُنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُؤَسِّمِ<sup>(1)</sup>

ذكر أبو عمرو الشيباني (ت 206هـ) في شرحه عندما وقف على قول زهير بن أبي سلمى في مفردة (ملهى) هو عنده بمعنى لهو، وهو في موضع رفع الابتداء، والوجه الثاني الذي أجازته في موضع صفة<sup>(2)</sup>، أما ابن الأنباري ف (ملهى) عنده فيها وجه إعرابي واحد وهو مرفوع ب (فيهن)<sup>(3)</sup>، أي رفع ((ملهى)) مبتدأ مؤخر، لخبر الجار والمجرور الذي تقدم عليها، أما النحاس فيوافق رأي الشيباني في إعرابه ((وهي في موضع رفع بالابتداء، وإن شئت بالصفة))<sup>(4)</sup>، إذ يزيد النحاس في إعرابه للصفة أنه لا يتبين فيها الإعراب؛ لأن الألف لا يتحرك، أي لا تظهر عليها الحركات، وتكون الحركات فيها مقدرة<sup>(5)</sup>. أما الزوزني فلم يذكر فيها وجهاً إعرابياً<sup>(6)</sup>، ووافق التبريزي الشيباني والنحاس في إعرابهما لكلمة ((ملهى))، ولهُوَ واحد، وهو في موضع رفع بالابتداء<sup>(7)</sup>، وإن شئت، بالصفة أي (بشبه الجملة) فيهن<sup>(8)</sup>، ولم يذكر الشنقيطي وجهاً إعرابياً فيها<sup>(9)</sup>. والملهى: الملعب يقال: هذا ملهى القوم: موضع إقامتهم، والجمع ملاهي<sup>(10)</sup>، والمفعول ملهى به<sup>(11)</sup>، ومنه الهاء الغناء عن وقت الصلاة: شغلُه وأنساه كما في قوله تعالى: ﴿زُرْ \* ك ك ك﴾ [سورة التكاثر: 102].

ولعلَّ الوجه الإعرابي الراجح في (ملهى) هو مبتدأ مؤخر للخبر المقدم (الجار والمجرور)، وقد ذهب ابن جني إلى تأخير المبتدأ (ملهى) وتقديم الخبر (فيهن)، هو من باب الاتساع وفيه ضمير؛ لأنَّ النية في الخبر التأخير<sup>(12)</sup>.

وحقه المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة، ولا يجوز هنا أن تتقدم النكرة إلا إذا أفادت التخصيص بأن يتقدم عليها الجار والمجرور أو الظرف مثل: عندك فضلٌ، وفيك خيرٌ، وإنما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام؛ لأنَّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عمّا لا يعرف<sup>(13)</sup>.

وذكر رضي الدين الاستربادي (ت 646هـ) من خصوصية المبتدأ (( أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصص ما ))<sup>(14)</sup> ، والنكرة فيها تخصص : أي إذا تقدمها الخبر وكان جار ومجرور فلتخصص المبتدأ النكرة المؤخر بالجار والمجرور المقدم المخصوص .  
. حَمِيئُهُ .

قال الشاعر امرؤ القيس :

عَلَى الدُّبْلِ جِيَّاشٌ كَأَنَّ اهْتِزَامَهُ      إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمِيئُهُ عَلَيَّ مِرْجَلٍ<sup>(15)</sup>  
أورد ابن الأنباري وجهين إعرابين للفظة (حَمِيئُهُ) وهي (( حَمِيئُهُ مرفوع بجاش، ويجوز أن يكونَ خبرَ كأنَّ ما عاد من الهاء ))<sup>(16)</sup>.

ولم يرو الشيباني والنحاس والزوزني الأوجه الإعرابية<sup>(17)</sup> ، التي رواها ابن الأنباري ، ويروى : (( على العقبِ جِيَّاش )) والعقب: جَرِي يَجِيء بعد جري<sup>(18)</sup>. والحَمِيئُ: حرارة الغيظ، والفعل حَمِيَّ يَحْمِي، وَحَمِيهِ: منعه ودفع عنه<sup>(19)</sup> .

وقد ذكر النحاة علّة رفع الفاعل؛ (( لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك القائم زيدٌ ))<sup>(20)</sup>، وعند ابن السراج، اسم مرفوع الذي بُني فعله على ما بني للفاعل (أي ما كان الفعل مبني للمعلوم)، وحقيقاً أن يكون فعله لازماً ومُتعدياً<sup>(21)</sup> .

أما أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) فيزيد لنا أوجهاً عدّة عن سبب رفع الفاعل، إذ ذكر : (( أنَّ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة؛ فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين... ولأنَّ الفاعل أقل من المفعول، فالرفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع موازياً لثقل الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول ))<sup>(22)</sup>.

ولأنَّ الفاعل يشبه المبتدأ من ناحية الرفع، ووجه الشبه بينهما (( أنَّ الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع ؛ حمل الفاعل عليه ))<sup>(23)</sup>، وكذلك عند أبي البركات الأنباري (( أنَّ الفعل أقوى من المفعول، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى، والأقوى وهو الرفع... وأنَّ الفاعل أول والرفع أول... وأُعطي المفعول الذي هو الأضعف، الأضعف... والمفعول آخر، والنصب آخر، فأعطي الأول الأول، الآخر الآخر ))<sup>(24)</sup>.

ولا يجوز أن يتقدم " حميه " الفاعل على الفعل جاش المتعدي؛ لأنه سوف يقع في لبس من الكلام، وينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ .  
- متواتر - .

قال الشاعر لبيد بن ربيعة :

يَغْلُو طَرِيقَةَ مَثْنِهَا، مُتَوَاتِرٌ فِي لَيْلَةٍ، كَفَرَ النُّجُومَ عَمَامُهَا (25)

جاءت لفظة (مُتَوَاتِرٌ) بالرفع في البيت الشعري عند ابن الأنباري والزوزني والشنقيطي<sup>(26)</sup>، وأورد ابن الأنباري الأوجه الإعرابية المختصة في (مُتَوَاتِرٌ) ما جاء بالرفع رفعه بيلو وهو بمعنى المطر، ومن نصب (مُتَوَاتِرًا) نصبه على الحال من الضمير الذي في يعلو وهو بمعنى من ذكر الرمل الهَيَام<sup>(27)</sup>، أما النحاس فيروي البيت:

يَغْلُو طَرِيقَةَ مَثْنِهَا، مُتَوَاتِرٌ فِي لَيْلَةٍ، كَفَرَ النُّجُومَ عَمَامُهَا (28)

وكذلك من تابعه في رواية البيت في لفظة (مُتَوَاتِرًا) التبريزي<sup>(29)</sup>، ولها وجهان عنده، وهما: متواترٌ مرفوع بيلو، على معنى يعلو مطرٌ متواترٌ، متواتراً منصوب على الحال، والمعنى يعلو الواكف متواتراً<sup>(30)</sup>، أما الزوزني فلم يتعرض في شرحه لتعدد الأوجه الإعرابية التي ذكرها الشراح الذين سبقوه سوى وجه النصب ((متواترًا)) وهي برواية التبريزي<sup>(31)</sup>، وجاء الشنقيطي بوجهين أولهما: يخالف به الشراح، والثاني يطابقهم به، أولهما (متواترٌ) صفة مرفوعة لموصوف محذوف وتقديره: مطرٌ متواترٌ، والرأي الثاني: النصب على الحال، وينقل الشراح النصب عن رواية الخطيب ومحمد بن خطاب<sup>(32)</sup>.

وعند الرجوع إلى أقوال النحاة في النعت (الصفة)، نرى سيبويه قد ذكر في باب مجرى النعت على المنعوت، مستشهداً بالمثال: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبل، فأصبح ((ظريفٍ)) النعت مجرور مثل الرجل المجرور المنعوت؛ لأنهما عند سيبويه كالاسم الواحد في الإعراب والإفراد والتنكير<sup>(33)</sup>.

وانفرد ابن السراج (ت 316هـ) في أنّ الأصل في الصفة أن تقع في النكرة دون المعرفة؛ (( لأنّ المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فأحتيج إلى الصفة ))<sup>(34)</sup>، فضلاً عن أن هناك فائدة زادا لنا ابن السراج عن الصفة للنكرة، إذ قال: (( فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف ))<sup>(35)</sup>.

والصفة عند الخوارزمي (ت 521هـ): ((الاسم على بعض أحوال الذات وهي تتبع الموصوف في إعرابه، وإفراده وتثنيته...، وتكثيره وتذكيره ))<sup>(36)</sup>. والغرض من الصفة عند ابن الصائغ: ((تخصيص النكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ))<sup>(37)</sup>. والحاصل في " متواتر " فهي الصفة المرفوعة للفاعل الموصوف " مطر " المرفوعة، وجاءت مخصصة نكرة للمطر المتابع الهامل، فأبقت الصفة بالإفراد والتذكير في الموصوف؛ ولأنهما اسمان .  
كُلُّهُم .

قال الشاعر زهير بن أبي سلمى :

فَتَنْجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشَامَ كُلُّهُم كَأَحْمَرَ عَادَ ثُمَّ تَرْضَعُ فَتُقَطَّمُ<sup>(38)</sup>

اختلف الشراح في الأوجه الإعرابية في ((كُلُّهُم))، ومنهم أبو عمرو الشيباني، إذ ذكر أوجهها، الأول: هو مرفوع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ في (كأحمر عاد)، كأنَّ الشاعر قال كلهم مثل أحمر عاد يريد عاقر الناقة. والوجه الثاني: ((كُلُّهُم)) توكيد لأشام أو لغلمان، وهذا الوجه غير جائز عنده<sup>(39)</sup> ، ((ولا يجوز أن يكون توكيداً لأشام ولا الغلمان؛ لأنهما نكرتان، والنكرة لا تؤكد))<sup>(40)</sup>.

وابن الأنباري عنده ((كُلُّهُم)) مرفوع بالكاف الزائدة في (كأحمر) لأنها في معنى دلالة ((مثل))، والتقدير: لَكُلُّهُم مثل أحمر عاد، وأحمر على مثال أفعل، وأضيف (أحمر) إلى عاد<sup>(41)</sup> ، ((وكلُّ اسم لا يُجْرَى (\*) إذ أُضِيفَ جَرَى))<sup>(42)</sup>.

وأما النحاس فقد ذكر الأوجه نفسها التي ذكرها الشيباني<sup>(43)</sup> ، ووافق رأي البطلوسي رأياً الشيباني والنحاس، إذ قال (( وكُلُّهُم مرفوع بالابتداء ولا يجوز أن يكون نعتاً لأشام، ولا الغلمان؛ لأنهما نكرتان))<sup>(44)</sup>.

وأما رأي الشارح التبريزي، فترى الباحثة أن رأيه موافق لآراء الشراح، الشيباني والنحاس والبطلوسي (ت 521هـ) في شروحهم<sup>(45)</sup>، والشارح الشنقيطي يذكر لنا وجهاً واحداً وهو ((كلهم مبتدأ وكأحمر عاد خبره، وأحمر عاد هو قدار بن سالف عاقر الناقر وأحمر لقبه))<sup>(46)</sup>. ويروي لنا الشنقيطي في رواية الأصمعي ((أخطأ زهير في هذا لأنَّ عاقر الناقة ليس من عاد، وإنما هو من ثمود، وقال المبرد لا غلط لأنَّ ثمود يقال لهم عاد الآخرة، ويقال لقوم هود عاد الأولى))<sup>(47)</sup>.

ويروي لنا الشنقيطي في رواية الأعم (وقال بعضهم لم يغلط ولكنه جعل عاداً مكان ثمودا اتساعاً ومجازاً، إذ قد عرف المعنى مع تقارب ما بين عاد وثمود في الزمن والأخلاق)<sup>(48)</sup>.

أما الشارح الزوزني فلم يذكر أي وجه نحوي في ((كُلهم)).

ويذكر لنا سيبويه، أن الخليل (ت175هـ) يرى وجهاً ضعيفاً أن يكون ((كلهم)) مبنياً على اسم أو على غير اسم، ويكون عنده إما مبتدأ أو يكون صفة<sup>(49)</sup>، ويستفهم سيبويه عن سر ((كلهم)) كونها ضعيفة في البناء عند الخليل ((لأنَّ موصفه في الكلام أن يُعمَّ به غيره من الأسماء بعدما يُذكر فيكون كلهم صفة أو مبتدأ، فالمبتدأ قولك إن قومك كلهم ذاهبٌ، أو نكر قوم فقلت: كلهم ذاهبٌ، فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تنبه على شيء فعممت به))<sup>(50)</sup> و(كل) تأتي لعموم، وقيل لتوكيد المعنى، وقد يستغنى عنه نحو قولك مررتُ بالعشيرة كلهم، ولو لم تقل كلهم كنا مستغنين عنها<sup>(51)</sup>.

ويرى الجذامي (ت720هـ)، أن ((كل)) دائماً تتقدم على ((أجمع)) وتستعمل تأكيداً، وتستعمل غير تأكيد<sup>(52)</sup>.

أما ابن هشام الأنصاري فيزيد عن الذين سبقوه من النحاة بوجه نحوي ودلالي في (كل) في كونها مضافة إلى معرفة وهو الضمير الملفوظ بها، وحكمها تالية للعوامل غير تابعة، أي تعمل فيها غالباً مبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿يٰٓأَيُّهَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي وَاسْقُطِي فِي سُجُودٍ﴾ [مريم: 95]، وكذلك ما أجازه ابن هشام في مراعاة اللغة والمعنى نحو ((كلهم قائمٌ أو قائمون)) لأنَّ في الابتداء عنده عاملاً معنوياً<sup>(53)</sup>.

. صُهَابِيَّةُ .

قال الشاعر طرفة بن العبد :

صُهَابِيَّةُ الْعُنْتُونَ مُوجِدَةُ الْقَرَا بَعِيدَةٌ وَخُدِ الرَّجُلِ مَوَارَةُ الْيَدِ<sup>(54)</sup>

وقف الشرح عند كلمة (صُهَابِيَّةُ) وأولوها أوجه عدّة ، ذكر ابن الأنباري وجهاً إعرابياً واحداً وهو ((الصهابية)) مرفوعة بإضمار هي، أي خبر لمبتدأ محذوف، والتي يكون لونها يضرب إلى الصُهبَة وهي الحمرة<sup>(55)</sup> ، والزوزني عنده وجهان هما: ((صهابية)) مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف فتصبح معناها : هي صهابية العنتون، وهذا الوجه جائز عنده، أما الوجه الثاني، رفع ((صهابية العنتون)) على الصفة لعوجاء في البيت الشعري الذي قبله ، والعنتون: شقرات تحت لحية البعير السفلى<sup>(56)</sup>.

أما النحاس والبطلوسي والتبريزي والشنقيطي، فلم يذكروا أي وجهٍ إعرابيٍّ أو نحويٍّ فيها<sup>(57)</sup>.

ولعلَّ الوجه الراجح هو رفع صهابية على خبر المبتدأ المحذوف ((هي صهابية العُثون)) وهي عند أبي البركات الأنباري في باب خبر المبتدأ المفرد الصفة، ولم يقع النحويون في هذا الوجه خلافاً عنده؛ لأنه يحتمل ضمير يرجع إلى المبتدأ؛ لأنه ينزل منزل الفعل، ويتضمن معناه<sup>(58)</sup>.

## المبحث الثاني ما ذكر له ثلاثة أوجه

. ركابي .

قال الشاعر عنتر بن شداد :

ذُلُّ رِكَابِي حَيْثُ شُنْتُ مِشَايِي قَلْبِي وَأَحْفِرُهُ بِأَمْرِ مُبْرَمٍ<sup>(59)</sup>

وردت ((ركابي)) عند الشراح بأوجهٍ نحويةٍ وأخرى دلاليةٍ متعددة ، فالشيباني يذكر لنا ثلاثة أوجهٍ إعرابيةٍ فيها وهي: ((ركابي)) في موضع رفع بالابتداء وينوي له التقديم، وذلك خبر لها والتقدير ((ركابي ذلك)).

والوجه الثاني ((ذُلُّ)) في موضع رفع بالابتداء وركابي خبر لها والتقدير (ذُلُّ ركابي)) وهذا الوجه جائز ، أما الوجه الثالث: ((ركابي)) فاعل يسدُّ مسدَّ الخبر<sup>(60)</sup> ((فيكون على هذا قال: ذُلُّ ولم يوجد لأنه جمع تكسير))<sup>(61)</sup>.

أما ابن الأنباري فيذكر لنا وجهاً واحداً هو : ركابي مبتدأ مرفوع وذُلُّ خبرها، والذلول من الإبل وغيرها، وهو ضد الصعب، والجمع ذُلُّ، والركاب: الإبل<sup>(62)</sup>.

أما النحاس فأورد لنا ثلاثة أوجه متوافقة مع ما ذكره الشيباني من أوجهٍ نحويةٍ فيها<sup>(63)</sup>.

ويوافق التبريزي رأي الشيباني والنحاس في أوجه وتأويلاتٍ نحويةٍ في ((ركابي))<sup>(64)</sup>، أما الزوزني والبطلوسي والشنقيطي فلم يرووا لنا أي ذكر وجهٍ نحويٍّ في تلك المفردة من الشاهد الشعري<sup>(65)</sup>.

وجاء عن الحضرمي (ت 609هـ) عند شرحه لبيت عنتر، إذ روي الشاهد

ذُلُّ جَمَالِي: حَيْثُ شُنْتُ مِشَايِي لُبِّي وَأَحْفِرُهُ بِرَأْيِ مُبْرَمٍ

((وجمالي ذل: مبتدأ وخبر، فقدّم الخبر، ويجوز أن يكون ذلّ خبر مبتدأ محذوف،  
وجمالي: مرتفعة به))<sup>(66)</sup>.

ولو أنمعنا النظر فيما ذكره النحاة في المبتدأ والخبر لرأينا أن المبتدأ هو ((كل اسم ابتدئ، ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه))<sup>(67)</sup>، وهذا يدلنا على أن المبتدأ له الصدارة في التقديم على خبر فهو: ((الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه))<sup>(68)</sup>، أما عند أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) أن المبتدأ ((هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة))<sup>(69)</sup>. ويقصد بالاسم المنتظم في المبتدأ أن لا يكون فعلاً؛ ولأنّ الأصل في المبتدأ دائماً التقديم على خبره؛ ((لأنه محكوم، ولا بُدّ من وجوده قبل الحكم))<sup>(70)</sup>، وأما الخبر فهو: ((التابع المحدّث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد))<sup>(71)</sup>. وقد فصل أبو حيان الأندلسي في تعريفه للخبر إذ أشار في معنى التابع إلى أنه جنس قد احتوى التوابع، والمحدّث به هو فصل قد خرج به سائر التوابع<sup>(72)</sup> مثل ((زيد الخياط إذا جعلته صفة))<sup>(73)</sup>.

واختلفت المذاهب البصرية والكوفية عند أبي حيان الأندلسي في رافع المبتدأ والخبر، فقد ذكر عند سيبويه وجمهور البصريين، وإن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وقد نُسبَ هذا إلى المبرد<sup>(74)</sup>، وكذلك عنده المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء وهذا رأي الأخفش والرماني، ويزيد الأندلسي أنهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية، وهذا الرأي نقلاً عن مذهب الجرمي والسيرافي<sup>(75)</sup>، وأما أصحاب المذهب الكوفي إذ ينقل الأندلسي عن مذهبهم إن كل من المبتدأ والخبر قد رفع الآخر، أي رفع كل واحد منهما الآخر، وقد اختار ورجّح الأندلسي مذهب الكوفيين في رفع المبتدأ كل منهما الآخر، مختاراً بذلك اختيار ابن جني في رأي الكوفيين .

أما في مسألة الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر وهو الوجه الثالث في رفع ((ركابي)) على أنه فاعل قد سدّ مسدّ الخبر، إذ وقع أصحاب المدرستين البصرية والكوفية مسألة خلافية فيه، وعند البصريين أن في المبتدأ الذي له مرفوع يسدّ مسدّ الخبر أن يعتمد على نفي أو استفهام إلاّ الأخفش مثل أقائم زيد، ف ((قائم) مبتدأ وزيد فاعل للوصف (قائم) وقد سدّ مسدّ الخبر؛ لأنه قد سُبقت باستفهام، ومذهب الكوفيين والأخفش أنه لا يشترط أن يسبق



المبتدأ بنفي أو استفهام ويجيزه ابن مالك على القلة<sup>(76)</sup>، وقد مثل الكوفيون ما ورد عن قول العرب :

فخيرُ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الداعي المثوبُ قال يالا  
(فخير) مبتدأ (وصف) و(نحن) فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبق الوصف (خير)  
بنفي ولا استفهام<sup>(77)</sup>.

ولعلّ الوجه الراجح في ركابي هو خبر لمبتدأ ذلك، مع كون المبتدأ نكرة إلاّ أنه كان عاملاً فيما بعده وهذا الرأي هو السائد الذي نصره علماء النحو، فقد توافرت فيه شروط المبتدأ والخبر في كونهما متطابقين في الجمع ذلك مفرداً ذليل. وهو وصف من الصفة المشبهة والركاب التي أتت جمع ومفرداً راكب.  
- ملل -

قال الشاعر الحارث بن حلزة الشكري :

مَلِكٌ مُقْسِطٌ وَأَكْمَلُ مَنْ يَمُـ  
شي وَمَنْ دُونَ مَا لَدِيهِ الثَّنَاءُ

وردت (ملل) عند شروح المعلقات بأوجه عدّة، فابن الأنباري يورد وجهاً إعرابياً واحداً هو خبر لمبتدأ محذوف، بإضمار هو والمعنى هو ملكٌ، والملك هنا هو عمرو بن هند<sup>(78)</sup> ، أما النحاس فقد تعددت الأوجه الإعرابية عنده ومنها: ملكٌ مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، فمعنى عنده (هو ملكٌ)، والوجه الثاني أن يكون خبراً بعد خبر والمعنى عنده هو ملكٌ مُقْسِطٌ، وهذا الوجه جائز عنده، أما الوجه الثالث أن يكون (ملك) منصوباً (ملكاً) فيكون بمعنى ((أعني)) دالاً على الثناء والوجه الرابع، أن يكون حالاً منصوباً<sup>(79)</sup>، أما التبريزي فيروي وجهين في ((ملك)) وهو الرفع والمعنى هو ملكٌ مقسّطٌ، ويروي بالنصب<sup>(80)</sup>.

أما الزوزني والشنقيطي فلم يذكر أي وجه إعرابي في شرحيهما<sup>(81)</sup>.

واختلف النحاة في ميم ((ملك))، فذهبوا إلى أنها زائدة، ثم اختلف هؤلاء النحاة في

الأصل، فقال: أكثرهم أصلها مَلَاكٌ وهو مَفْعَلٌ، مشيرين بذلك إلى قول الشاعر :

فَلَسْتُ لَا يَنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكٍ  
تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(82)</sup>

وقال قوم: الميم في (ملك) أصلٌ مأخوذ من الملكة وهي القوة، وهذا الوجه بعيد عند

(أبي بقاء العكبري)؛ ((لأنّ الجمع يُبطله، إذ لو كان جمع فَعَل لا يكون مفاعل، فإن قيل

جاء فيه أملاكٌ قبل هو شاذٌ على أنه يحتمل أن يكون جمعٌ على اللفظ لا على الأصل))<sup>(83)</sup>.

. خلفها .

قال الشاعر لبيد بن ربيعة :

فَغَدتْ كِلا الفَرَجِينِ تَحسِبُ أَنَّهُ مَولى المَخافَةِ خَلْفُها وَأمامُها<sup>(84)</sup>

اختلف الشراح في توجيه رفع ((خلفها)) في الشاهد الشعري عندهم، إذ أشار الشيباني إلى رفع (خلف) ومعطوفها أمام ولم يجعلها الشاعر طرفة ظرف فرعهما<sup>(85)</sup>؛ والمقصود هنا الظرف غير متصرف، أما ابن الأنباري فيذكر من خلفها ومعطوفها إنهما مرفوعتان بالترجمة<sup>(\*)</sup> للفرجين، ، إذ يقول ابن الأنباري : ((وخلفها وأمامها يرتفعان بالترجمة عن الفرجين، معناهُ هما خلفها وأمامها<sup>(86)</sup> ، قال ذو الرمة:

وصحراء يحمى خلفها ما وراءها ولا يحظىها الدهر إلا مخاطراً))<sup>(87)</sup>

مستشهداً لنا ابن الأنباري في قول ذي الرمة في وقوع ((خلفها)) مرفوع لـ ((يحمى)) وهو غير ظرف، ويقول في بيت لبيد : إن المعنى أولى بالمخافة خلفها وأمامها))<sup>(88)</sup>.

أما النحاس فقد ذكر وجوهاً في توجيه إعراب ((خلفها)) ومعطوفها (أمامها) خلفها مرفوعة على أنه بدل من مولى، والوجه الثاني (مولى) مرفوعة بالابتداء، وخلفها خبره، والجملة خبر لـ (أن)، والوجه الثالث (خلفها) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وأشار النحاس بقوله: ((وخلفها)) مرفوعٌ على أنه بدلٌ من مولى، ((وأمامها)) معطوف عليه ويجوز أن يكون ((مولى)) مرفوعاً بالابتداء وخلفها خبره، والجملة خبر أن، ويجوز أن يكون خلفها وأمامها مرفوعين على أنهما خبر لابتداء محذوف كأنه قال: هما خلفها وأمامها))<sup>(89)</sup>.

وأما الزوزني فيرى في توجيه إعراب خلفها وأمامها، خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما خلفها وأمامها، والوجه الثاني تفسير<sup>(\*)</sup> لـ (كلا الفرجين)، والوجه الثالث بدلاً من كلا الفرجين، إذ يقول: ((وخلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو خلفها وأمامها، ويكون تفسير كلا الفرجين، ويجوز أن يكون بدلاً من كلا الفرجين وتقديره: فغدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة))<sup>(90)</sup>، أي أنّ ((خلفها وأمامها)) عند الزوزني قد خرجتا عن الظرفية بتأثر العوامل مستشهداً بقول ذي الرمة آنفاً، إذ وقع ((خلفها)) في الشاهد الشعري لـ

(ذي الرمة) مرفوعاً على أنه فاعل يحمي<sup>(91)</sup>، وهذا الشاهد الشعري لـ (ذي الرمة) هو نظير لقول الشاعر لبيد ابن ربيعة.

ولا يختلف التوجيه النحوي في إعراب لفظة (خلفها) عند التبريزي عما قاله النحاس، فهو أيضاً يرى أنّ ((خلفها)) مرفوع على أنه بدل من ((مولى)) و((أمامها)) معطوف عليه، ويجوز أن يكون ((مولى)) مرفوعاً بالابتداء و((خلفها)) خبر، والجملة خبر ((أن))، ويجوز أن يكون ((خلفها وأمامها)) مرفوعين على أنهما خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: هما خلفها وأمامها<sup>(92)</sup>.

وإذا تتبعنا آراء النحاة في لفظة ((خلفها)) ومعطوفها ((أمامها)) لوجدناهما عند الخليل، أسماء ، ((لأن جعلهما اسماً وهما حرفا الطريق، وسمي الظرف ظرفاً؛ لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف، فإذا قلت هو شرٌّ في الدار فجعلته اسماً جاز الرفع))<sup>(93)</sup>. وقد مثل لنا الخليل في بيت لبيد في كيفية رفع خلفها وأمامها وذلك بجعلهما أسماء، وذهب سيبويه مذهب أستاذه الخليل في كونها خلفها وأمامها: أسماء غير ظروف، إذ يقول: ((واعلم أن هذه الأشياء، كلها غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو، سمعنا من العرب من يقول: دارك ذات اليمين... وهذا رجلٌ سَوَاءُك فهذا بمنزلة مكانك... ولا يكون اسماً إلا في الشعر... لما اضطرَّ في الشعر))<sup>(94)</sup>، أما المبرد فيرى أن الأجود في خلف وأمام النصب على الظرفية ((والأجود في هذا ألا يجري إلا ظرفاً لإبهامه وإن كان مضاف))<sup>(95)</sup>، ويوافقه في هذا الرأي ابن هشام الأنصاري<sup>(96)</sup>، وذهب مذهب الأنصاري الجرمي (ت 225هـ) أنه (( لا يجوز استعمالها إلا ظرفاً ولا يقاس على استعمالها اسماً ولا تضاف))<sup>(97)</sup>.

وذكر الأعم (ت 476هـ) في ((خلفها وأمامها)) إنما أتت مرفوعة اتساعاً ومجازاً، إذ ذكر ((الشاهد فيه رفع خلفها وأمامها اتساعاً ومجازاً، والمستعمل فيهما الظرف، ورفعها على البديل من كلا))<sup>(98)</sup>، ويرى ابن الشجري (ت 542هـ) أنّ هذا القول في إعراب خلفها ودلالاتها لمن جعلها بدل من مولى المخافة أنه ((فاسد من طريق المعنى؛ لأنّ البديل يقدر إيقاعه في مكان المبدل منه، وإن منع ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها لم تحصل بذلك فائدة؛ لأنّ الفرجين هما خلفها وأمامها، فليس في إيقاع الحساب، على ذلك فائدة))<sup>(99)</sup>.

وحاصل مما تقدّم، أن لفظة ((خلفها)) و((أمامها)) قد تعددت فيها الأوجه الإعرابية، إذ وقف الشراح والنحاة عند التوجيه الإعرابي في هذه اللفظة وذكروا أوجهاً آخر في رفعها، والأوجه المتعددة التي يمكن أن نحصّيها في رفع لفظة ((خلفها وأمامها)):

- 1- ((خلفها وأمامها)) مرفوعتان بالبدل للفرجين .
- 2- ((خلفها)) مرفوعة على أنه بدل من مولى.
- 3- (مولى) مرفوعة بالابتداء، وخلفها خبره، والجملة خبر لـ (أن) .
- 4- ((خلفها)) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .
- 5- ((خلفها)) و((أمامها)) تفسير لـ (كلا الفرجين) .

ويبدو لي مما ذكّر في لفظة ((خلفها وأمامها)) في الشاهد الذي حُمِلَ عليه أن الرفع فيهما أنهما ظرفان متصرفان، وحُمِلت هاتان المفردتان في سعة الكلام من جهة، ومن ضرورة من ضرورات الشعر من جهة أخرى وهذا الكلام ما جاء به سيبويه في الاستدلال بالضرورة الشعرية فيهما .

. طَلَبُكَ .

قال الشاعر عنتر بن شداد :

حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ      عَسِراً عَلَيَّ طَلَبُكَ ابْنَةُ مَخْرَمٍ<sup>(100)</sup>

وروى أبو عبيدة :

((شَحَّتْ مَزَارُ الْعَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ))<sup>(101)</sup>.

تعددت الأوجه الإعرابية في لفظة ((طَلَبُكَ)) عند شراح المعجمات إلى عدة أوجه في رفعها، فالشيباني يذكر أنها مرفوعة بـ (عسراً)، وعسراً خبر أصبحت، واسم أصبحت مضمرة فيها، والوجه الثاني: عسراً مرفوع على أنه خبر مبتدأ مقدّم، ويضمّر في أصبح، وطلابك مبتدأ مؤخر، والجملة خبر أصبح فتكون معنى الجملة، فأصبحت طَلَبُكَ عَسْرٌ عَلَيَّ، وتنصب ابنة مخرم على أنها نداء مضاف، وقد حذفت منها حرف النداء، والوجه الثالث، رفع ابنة على أنها اسم أصبحت وهذا على مذهب البصريين، وطلابك عسراً جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهذه الجملة خبر لاسم أصبحت، فيكون المعنى والدلالة، أصبحت ابنة مخرم طَلَبُكَ عَسْرٌ عَلَيَّ، كما نقول كانت هندٌ أبوها منطلق، وقد أنث الفعل الناقص (أصبح)؛ لأنَّ اسمها المخاطب به مؤنث<sup>(102)</sup>.

أما ابن الأنباري فلم يذكر لنا إلا وجهاً إعرابياً واحداً وهو (طلابك) فاعل عَسِرَ، و(عَسِرَ) صفة مشبهة تعمل إعمال المصدر فيكون الاسم بعدها معمول، وعَسِرًا هنا خبر أصبحت، واسمها ضمير يعود لـ (عبلة) (ابنة مخرم)<sup>(103)</sup>، أما النحاس فيذكر أربعة أوجه إعرابية في لفظة (طلابها)، إذ رواها طلابها بدلاً من طلابك:

الوجه الأول: عَسِرًا عليّ، منصوب على أنه خبر أصبح و((طلابها)) مرفوع بـ (عَسِرًا) الصفة المشبهة، واسم أصبح مضمّر فيه .

الوجه الثاني: أن يكون طلابها بدلاً من المضمّر المرفوع الذي في أصبح ويكون قوله : (عَسِرًا) خبر أصبح، فتكون دلالة الجملة ومعناها، أصبح طلابها عَسِرًا عليّ، وهذا الوجه جائز .

الوجه الثالث: أن تكون (عَسِرًا) مرفوعة على أنها (خبر الابتداء المقدم) وطلابها مبتدأ مؤخر، واسم أصبح ضمير مستتر، فتكون دلالتها فأصبحت طلابها عَسِرًا عليّ، وتنصب ابنة مخرم على أنها نداء مضاف وهذا الوجه جائز عنده .

الوجه الرابع: رفع (ابنة) على مذهب البصريين على أنها اسم كانت ورفع طلابها على أنها مبتدأ وعَسِرٌ خبره، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، فيكون معنى الجملة ((فأصبحت ابنة مخرم طلابها عَسِرًا عليّ)) كما نقول ((كانت هند أبوها منطلق))<sup>(104)</sup>، ويتفرد النحاس في ذكر لفظة ((طلابها)) بالضمير الهاء المخاطب، وبقية الشراح يرونها بالضمير الكاف المخاطب، أما البطليوسي فيذكر لنا الأوجه الإعرابية نفسها عند النحاس، ولكن هنا فيه نوع من الاختلاف في التوجيه النحوي ولكن المعنى الدلالي باقٍ، فيذكر على أساس الروي في ضمير المخاطب إن كان (طلابك) أو (طلابها) وأصبح إن كانت تامة أو ناقصة، فيقول: ((إذا روي ((طلابك)) بالكاف، لم يخبر إلا رفع ((عَسِرًا)) على أن يكون خبراً مقدماً لـ طلابك، فيكون التقدير: طلابك عَسِرًا عليّ، واسم أصبح مضمّر فيها، و((أصبح)) ها هنا لا يحتاج إلى خبر. ومن روى "طلابها بالهاء نصب عَسِرًا عليّ خبر أصبح، وهو بدل الاشتمال . وتقديره: أصبح طلاب ابنة مخرم عَسِرًا عليّ، ونصب ابنة مخرم على النداء، ويجوز أن يرفع ابنة مخرم بأصبح، ويكون الإعراب على ما قدّمْتُ ((105)).

أما الشارح التبريزي فيذكر لنا ثلاثة أوجه إعرابية مرفوعة في لفظة ((طلابك))، إذ يقول: ((عسراً منصوب على أنه خبر ((أصبح)) و((طلابها)) مرفوع به، واسم ((أصبح)) مضمر فيه، ويجوز أن يكون ((عسراً)) رفعاً على أنه خبر الابتداء، ويضمر في ((أصبح)). ويكون المعنى: فأصبحت طلابها عسراً عليّ. ونصب ((ابنة مخرم)) على أنه نداءً مضاف. ويجوز الرفع في ((ابنة)) على مذهب البصريين، ويكون المعنى: فأصبحت ابنة مخرم طلابها عسراً عليّ، كما تقول: كانت هنداً أبوها منطلقاً))<sup>(106)</sup>.

أما الزوزني فلم يذكر لنا في هذه المفردة وجهاً إعرابياً أو نحوياً سوى بعض من الوجوه اللغوية في الشاهد الشعري<sup>(107)</sup>، والشنقيطي كذلك لم يتعرض في شرحه سوى الرواية في ((طلابها)) بالهاء، ورواية ((طلابك)) بالكاف المخاطبة<sup>(108)</sup>.

أما الحضرمي فيذكر لنا الأوجه النحوية والإعرابية، ولكن على أساس الضمير المتصل بالمخاطب وهو ما رويت (طلاب) بالكاف أو الهاء الضمير المخاطب، إذ يقول: ((ويروى: طلابك وطلابها، فمن رواه بالكاف جاز له أن يرفع عسراً على أنه خبر مقدم. وطلابك مبتدأ، وتقديره طلابك عسراً عليّ، وأصبح هنا: يحتمل أن تكون ناقصة وأن تكون تامة، وجاز له أن ينصب عسراً على أنه خبر لأصبح، وطلابك فاعل به واسم أصبح مضمر فيها))<sup>(109)</sup>. ويشير الحضرمي أن هذا الوجه فيه ضعف ((الخروج من الغيبة ورجوعه إلى الحضرة في جملة واحدة، ومخالفة الراجح إلى المرجوع عليه))<sup>(110)</sup>.

أما الرواية بـ ((طلابها)) بالضمير المخاطب (ها) إذ يقول: ((ومن روى بالهاء جاز له أن ينصب عسراً على خبرها، وطلابها: فاعل به، وأن يجعل طلابها بدل اشتمال من الضمير في أصبح، ويكون الإعراب على ما تقدم، ويجوز أن يكون طلابها: اسم أصبح وأنته لإضافته إلى مؤنث، وهو ملتبس به كما قرئ ﴿ع ع ع﴾ [يوسف: 10]، وكما ذكر المؤنث في قوله تعالى: ﴿ث ث ث ث﴾ [الشعراء: 4]<sup>(111)</sup>، أما محمد علي الدرّة، فلم يرجح أي وجه إعرابي أو نحوي من الوجوه الإعرابية في لفظة ((طلابك))، إذ يقول: ((وكل هذه الوجوه ظاهر فيها التعسف))<sup>(112)</sup>.

وذهب المبرد في تأويل الوجه الرابع بمثالٍ مشابهٍ إلى كانت هند أبوها منطلق على ما ذهب إليه البصريين، وهو كان زيداً أبوه منطلق، إذ يقول: ((وتركت سائر الكلام على حاله؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض فصار كقولك: كان زيد أبوه منطلق... أن أباه منطلقاً في موضع نصب، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها))<sup>(113)</sup>، أي الجملة الاسمية من (أبوه منطلق) حلت محل خبر كان .

أما ابن السراج فيروي لنا ما كان نظيراً للوجه الإعرابي الذي هو (أصبحت طلابك عسر عليّ ابنة مخرم))، إن هذا الوجه غير جائز عن العرب؛ لتقديم المكنى (الضمير) على الظاهر، فقد لجأ ابن السراج إلى القياس ((فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس))<sup>(114)</sup>، وهذا الوجه خاطئ عندهم، وهو جائز عنده، ((لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة))<sup>(115)</sup>، فهي نظير كان أبوه قائم زيد، وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك))<sup>(116)</sup>.

### المبحث الثالث

### ما ذكر له أكثر من ثلاثة أوجه

. وجه .

قال الشاعر طرفة بن العبد :

وَوَجْهِهِ كَأَنَّ الشَّمْسَ حَلَّتْ رِدَاءَهَا عَلَيْهِ نَقِيَّ اللَّوْنِ لَمْ يَتَّخِذْ (117)

انفرد ابن الأنباري من بين الشراح في ذكر أربعة أوجه نحوي إعرابية مرفوعة في (وجه) أحدهن: أن ((وجه)) خبر مرفوع لمبتدأ محذوف والتقدير ولها وجه<sup>(118)</sup>، (ويكون له (كأنَّ الشمس حلت رداءها) عليه صلة الوجه، ونقي اللون نعت للوجه، ولم يتخذ مستأنف، معناه الوصف للوجه)<sup>(119)</sup>.

والوجه الثاني: أن يكون الوجه مرفوع بما عاد من يتخذ<sup>(120)</sup> (ويكون قوله: كأن الشمس حلت رداءها عليه صلة الوجه، ونقي اللون نعت له)<sup>(121)</sup>.

والوجه الثالث: أن يكون الوجه مرفوع بـ (نقي اللون) ، ونقي اللون مرفوع بالوجه، فيكون حينئذٍ، الوجه خبر، ونقي اللون مبتدأ<sup>(122)</sup>.

أما الوجه الرابع: أن يكون الوجه مرفوع بما عاد من الهاء المتصلة بـ (كأنَّ)<sup>(123)</sup>، وهذا الوجه قبيح عن ابن الأنباري؛ (لأنَّ النكرة لا ترتفع بما يلاحقها بعدها؛ لأنه صلة جعل لها، والاسم لا يرتفع بصلته)<sup>(124)</sup>.

أما النحاس فيروي وجهاً إعرابياً واحداً في حالة الرفع وهو خبر لمبتدأ محذوف والمعنى ولها وجه<sup>(125)</sup>، وأما الشارحان البطليوسي والتبريزي فإنهما أوردا وجهاً إعرابياً في رفع ((وجه)) وكان رأيهما موافقاً لرأي النحاس عند شرحه للفظ (الوجه)، والزوزني والشنقيطي لم تر الباحثة في شرحيهما ذكراً لوجه إعرابي في ((وجه)) .

أما المؤدب (ت 338هـ) فيذكر عدة أوجه نحوية في ((وجه)) ذاكراً وجه الرفع هي الرواية المشهورة فجاء قوله: " والرواية المشهورة وَوَجْهٌ . بالرفع . على تقدير ولها وجه؛ لأنَّ في قوله: وتبسم عن ألمى معنى لها، أي ووجه))<sup>(126)</sup>، وتبسم، هو في الشاهد الشعري لطفة الواقع قبل ووجهه كأنَّ الشمس ، إذ قال لطفة:

وَتَبَسَّمَ عَنِ أَلْمَى كَأَنَّ مُؤَدَّباً تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِغْصُ لُهُ نُدِي (127)

والوجه الثاني عند المؤدب: أن يكون (وجه) مرفوع بما رجع من يتخدد وهذا الوجه جائز عنده<sup>(128)</sup>.

والوجه الثالث: أن يكون مرفوع بنقي اللون، فيكون نقي اللون مبتدأ ووجه خبره، وهذا الوجه صالح عنده<sup>(129)</sup>.

الرابع: أن يكون مبني بما عاد من الهاء في عليه، علّة رفعه وهذا الوجه مستحيل عنده<sup>(130)</sup>. وتجدر الإشارة مما تقدّم، إلى أنّ تعدد الأوجه في الحالة الإعرابية للمرفوعات، نتجت عن تعدد آراء الشراح في شروحيهم، منها ما متفق عليها، ومنها ما كان مختلف فيه، من خروج على القاعدة النحوية، أو ما كان فيه مسألة خلافية، أو للضرورة الشعرية منه تعدد فهم المعنى الدلالي في تركيب بنية الكلمة، كل هذا كان واضحاً ومائلاً فيما سبق .

### الخاتمة

يمكن أن نجمل خلاصة لما توصل إليه البحث من نتائج :

- 1- أورد ابن الأنباري وجهين إعرابين مرفوعين في (حميه) في عجز البيت الشعري الوارد عن امرئ القيس " إذا جَاشَ فِيهِ حَمِيُهُ غَلِيٌّ مَرْجَلٍ " ، في حين لم يرد الشيباني والنحاس والزوزني والتبريزي والشنقيطي هذان الوجهان .
- 2- انفرد النحاس في ذكر رواية (طلابها) بدلاً من (طلابك) في قول الشاعر عنتر بن شداد " عَسْرًا عَلِيٌّ طُلَابُهَا ابْنَةٌ مَجْرَمٍ " ، إذ ذكر لها أربع أوجه إعرابية مرفوعة فيها، في حين تأرجحت رواية الشراح الآخرين بين ذكر وجه إعرابي واحد، ووجهين إعرابين مرفوعين .
- 3- انفرد ابن الأنباري في ذكر أربعة أوجه نحوية إعرابية مرفوعة في (وجه) الواردة في البيت الشعري عن لطفة بن العبد، إذ ذكرها في قوله: " وَوَجْهٍ كَأَنَّ الشَّمْسَ حَلَّتْ رِداءها" ، ويذكر النحاس وجهاً إعرابياً واحداً فيها، وأما الشراح الآخرون فلم يذكر الأوجه الإعرابية التي أوردها ابن الأنباري .

### هوامش البحث :

(1) الديوان: 104.



- (2) شرح المعلقات التسع: 91، نقل بتصريف .
- (3) يُنظر: شرح القوائد السبع : 252.
- (4) شرح القوائد التسع: 316 /1.
- (5) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (6) شرح المعلقات السبع: 108.
- (7) مشكل إعراب الأشعار الستة: 9.
- (8) شرح القوائد العشر: 172.
- (9) شرح المعلقات العشر: 114.
- (10) القاموس الفقهي: 333.
- (11) معجم اللغة العربية: 2042/3.
- (12) يُنظر: اللمع في العربية: 32.
- (13) اللباب في علل البناء والإعراب: 130/1.
- (14) شرح الرضي على الكافية: 229/1.
- (15) الديوان: 55.
- (16) شرح القوائد السبع: 86.
- (17) يُنظر: شرح المعلقات التسع: 163، وشرح القوائد التسع: 169، وشرح المعلقات السبع: .
- (18) شرح القوائد العشر: 74.
- (19) تاج العروس من جواهر القاموس: 477/37.
- (20) المقتضب: 8/1.
- (21) يُنظر: الأصول في النحو 72-73/1.
- (22) أسرار العربية: 78، ويُنظر: شرح ملحّة الإعراب: 84.
- (23) أسرار العربية : 78.
- (24) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (25) الديوان: 172.
- (26) يُنظر: شرح المعلقات السبع: 560، وشرح القوائد السبع: 151، وشرح المعلقات العشر: 129.
- (27) يُنظر: شرح المعلقات السبع: 561.
- (28) الديوان: 172.
- (29) يُنظر: شرح القوائد التسع: 402/1.
- (30) يُنظر: شرح القوائد العشر: 230.
- (31) يُنظر: شرح المعلقات السبع: 151، الهامش.
- (32) يُنظر: شرح المعلقات العشر: 129.
- (33) يُنظر: الكتاب : 421/1.
- (34) الأصول في النحو: 23/2.
- (35) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (36) المغرب في ترتيب المعرب: 610.
- (37) الملحّة في شرح الملحّة: 727/2.

- (38) الديوان : 107.
- (39) يُنظر: شرح المعلقات التسع: 201.
- (40) المصدر نفسه: 201.
- (41) يُنظر: شرح القوائد السبع: 271، ومشكل إعراب الأشعار الستة : 13/4.
- (\*) أي لا ينصرف، وهو مصطلح كوفي .
- (42) شرح القوائد السبع: 271.
- (43) يُنظر: شرح القوائد التسع: 331/1.
- (44) شرح الأشعار الستة 2 ق 26/1.
- (45) يُنظر: شرح القوائد العشر: 184.
- (46) شرح المعلقات العشر: 117.
- (47) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (48) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: 9، وشرح المعلقات العشر: 117.
- (49) يُنظر: الكتاب : 116/2.
- (50) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (51) يُنظر: حروف المعاني والصفات: 1.
- (52) يُنظر: الملحّة في شرح الملحّة: 707.
- (53) يُنظر: مغني اللبيب: 263-258/1.
- (54) الديوان : 23.
- (55) يُنظر: شرح القوائد السبع: 166-167.
- (56) يُنظر: شرح المعلقات السبع: 73.
- (57) يُنظر: شرح القوائد التسع: 234/1، وشرح الأشعار الستة: 2 ق 24/3، وشرح القوائد العشر: 112، وشرح المعلقات العشر: 97.
- (58) أسرار العربية: 72.
- (59) رُوي صدر البيت الشعري ذُلُّ جمالي حيثُ شئتُ مشايعي : 219.
- (60) يُنظر: شرح المعلقات التسع: 258.
- (61) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (62) يُنظر: شرح القوائد السبع: 362-363.
- (63) يُنظر: شرح القوائد التسع: 534/2-535.
- (64) يُنظر: شرح القوائد العشر: 314.
- (65) يُنظر: شرح المعلقات لسبع: 228، وشرح الأشعار الستة: 2 ق 54/2، وشرح المعلقات العشر : 169.
- (66) مشكل إعراب الأشعار الستة: 21.
- (67) الكتاب: 126/2.
- (68) توضيح المقاصد والمسالك: 470/1.
- (69) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1079/3.
- (70) شرح الرضي على الكافية : 229/1.
- (71) ارتشاف الضرب: 1085/3.

- (72) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (73) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (74) ارتشاف الضرب: 1085/3.
- (75) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (76) يُنظر: شرح ابن عقيل: 188/1، والشارح ابن عقيل يذكر في هذه المسألة ما أجازه سيبويه على الضعف .
- (77) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (78) يُنظر: شرح القوائد السبع: 492.
- (79) يُنظر: شرح القوائد التسع : 600/2.
- (80) يُنظر: شرح القوائد العشر: 406.
- (81) يُنظر: شرح المعلقات السبع: 239، وشرح المعلقات العشر: 175.
- (82) لم أقف على قائل البيت الشعري، يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 258/2.
- (83) اللباب في علل البناء والإعراب: 259/2.
- (84) الديوان: 112.
- (85) يُنظر: شرح المعلقات التسع: 288.
- (\*) والترجمة مصطلح كوفي يقابلها البديل مصطلح بصري، يُنظر: المدارس النحوية(شوقي ضيف): 163، المدارس النحوية أسطورة وواقع: 135.
- (86) شرح القوائد السبع: 566.
- (87) روي عجز البيت الشعري في الديوان (( وغبراء يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا)): 357.
- (88) الأضداد (ابن الأنباري): 46.
- (89) شرح القوائد التسع: 409/1.
- (\*) مصطلح كوفي يقابله التمييز في المصطلح البصري .
- (90) شرح المعلقات السبع: 155.
- (91) يُنظر: هامش شرح المعلقات السبع: 155.
- (92) شرح القوائد العشر: 234-235.
- (93) الجمل في النحو((المنسوب إلى الخليل)): 43.
- (94) الكتاب: 407/1.
- (95) المقتضب: 341/4.
- (96) يُنظر: شرح شذور الذهب: 29/1.
- (97) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 202/2.
- (98) تحصيل عين الذهب من معدل جوهر الأدب في علم مجازات العرب: 236.
- (99) أمالي الشجري: 167/1.
- (100) الديوان: 186.
- (101) مجاز القرآن: 23/1.
- (102) يُنظر: شرح المعلقات التسع: 220.
- (103) يُنظر: شرح القوائد السبع: 300.
- (104) يُنظر: شرح القوائد التسع: 462/2-463.

- (105) شرح الأشعار الستة 2 ق16/2-170.
- (106) شرح القوائد العشر: 268.
- (107) شرح المعلقات السبع: 203-204.
- (108) يُنظر: شرح المعلقات العشر: 155.
- (109) مشكل إعراب الأشعار الستة: 9/5.
- (110) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (111) مشكل إعراب الأشعار الستة: 9-10.
- (112) فتح الكبير المتعال: 148/2.
- (113) المقتضب: 263/3.
- (114) الأصول في النحو: 88/1.
- (115) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (116) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (117) الديوان: 20.
- (118) يُنظر: شرح القوائد السبع: 148.
- (119) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (120) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (121) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (122) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (123) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (124) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (125) يُنظر: شرح القوائد التسع: 219/2.
- (126) دقائق التصريف: 506.
- (127) الديوان: 20.
- (128) دقائق التصريف: 506.
- (129) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
- (130) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

## المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت 745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت 316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، بيروت، (د.ت).
- الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، محمد بن القاسم (ت 327هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (د.ط)، بيروت، 1987م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت 542هـ)، مطبعة المدني، ط1، القاهرة، 1992م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت 1205هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، الكويت، 1965م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلام الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1994م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن ابن قاسم بن عبد الله علي المصري المالكي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (د.م)، 2008م.
- الجمل في النحو، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت 175هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1995م.
- حروف المعاني والصفات، الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت 337هـ)، تحقيق: علي توفيق أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1984م.

- دقائق التصريف، المؤدب القاسم بن محمد بن سعيد، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين نورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987م.
- ديوان امرؤ القيس، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، 2004م.
- ديوان طرفة بن العبد، أبو عمرو بن سفيان بن سعد البكري الوائلي (ت 564هـ)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، (د.م)، 2002م.
- ديوان عنتر بن شداد، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، (د.ط)، القاهرة، 1964م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط20، القاهرة، 1980م.
- شرح الأشعار الستة الجاهلية، البطليوسي، الوزير أبي بكر عاصم بن أيوب (ت 494هـ)، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، الجزء الأول، بيروت، (د.ط)، 1968م، الجزء الثاني، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 688هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م.
- شرح القوائد التسع المشهورات، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 338هـ)، تحقيق: احمد خطاب العمر، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د.ط)، 1973م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4، مصر، 1980م.
- شرح القوائد العشر، الخطيب التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط4، بيروت، 1980م.
- شرح المعلقات التسع، الشيباني، أبي عمرو (ت 206هـ)، تحقيق وشرح: عبد المجيد همّو، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (د.ط)، 2001م.

- شرح المعلقات السبع، الزوزني، الأديب القاضي المحقق أبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن الحسين (ت 486هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت) .
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت 1913م)، مكتبة النهضة، بغداد، (د.ط.)، 1988م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام جمال الدين، عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ط.)، (د.ت).
- شرح شذور الذهب، الجوهرى، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي (ت 889هـ)، تحقيق: نواف بن جذاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، المدينة المنورة، 2004م.
- شرح ملحّة الإعراب، الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت 516هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، ط1، أريد، 1991م.
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، الدرة محمد علي طه، مكتبة السواوي للتوزيع، ط2، جدة، 1989م.
- القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، سعدي أبو جيب، دار الفكر، ط2، دمشق، 1988م.
- الكتاب، سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر، ط1، دمشق، 1995م.
- الملحّة في شرح الملحّة، ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، المدينة المنورة، 2004م.
- اللع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (د.ط.)، (د.ت).
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثني التيمي (ت 210هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ .

- المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط1، (د.م)، 1987م.
- مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، القسم الأول، ديوان امرؤ القيس، الحضرمي، محمد بن إبراهيم(ت 609هـ)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ود. علي الهروط، ود. علي الشوملي، دار عمّار، ط1، عمّان، 1991م.
- مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، القسم الثالث، ديوان النابغة الذبياني، الحضرمي، محمد بن إبراهيم (ت 609هـ)، تحقيق: د. علي الهروط، (د.ط)، (د.م)، 1992م.
- مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، القسم الرابع، ديوان زهير بن أبي سلمى، الحضرمي (ت 609هـ)، تحقيق: علي خلف الهروط، منشورات جامعة مؤتة، ط1، مؤتة، 1995م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر عبد الحميد عمر(ت 1424هـ)، عالم الكتب، ط1، (د.م)، 2008م.
- المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي، أبو الفتح، برهان الدين ناصر بن عبد السيد (ت 610هـ)، دار الكتب العربي، (د.ط)، (د.ت) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن يوسف الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د.ط)، بيروت، 1991م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن يوسف الأنصاري(ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط1، دمشق، 1985م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المثالي الأزدي (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، (د.ط)، مصر، (د.ت).